

08

منع النزاع: أصول جدول أعمال المرأة والسلام والأمن

+ "يهدف مجال المرأة والسلام والأمن إلى منع الحرب وليس
إلى جعل الحرب أكثر أماناً للنساء."

نقاط بارزة من قرارات مجلس الأمن

+ القرار 1325

السلام والأمن وتعزيزهما، وعلى ضرورة زيادة دورها في صنع القرار المتعلق بمنع الصراعات وحلها

يؤكد مجددًا الدور الهام للمرأة في منع الصراعات وحلها وفي بناء السلام، ويشدّد على أهمية مساهمتها المتكافئة ومشاركتها الكاملة في جميع الجهود الرامية إلى حفظ

2008

2000

+ القرار 1820

يحث الأمين العام ومبعوثيه الخاصين على دعوة النساء إلى المشاركة في المناقشات ذات الصلة بمنع وحل النزاع، وصون السلام والأمن، وبناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع؛ ويشجع كافة الأطراف على المشاركة في تلك المحادثات لتسهيل المشاركة المتكافئة والكاملة للمرأة على مستويات صنع القرار

يحث الأمين العام ومبعوثيه الخاصين على دعوة النساء إلى المشاركة في المناقشات ذات الصلة بمنع وحل النزاع، وصون السلام والأمن، وبناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع؛ ويشجع كافة الأطراف على المشاركة في تلك المحادثات لتسهيل المشاركة المتكافئة والكاملة للمرأة على مستويات صنع القرار؛

القرار 2106 +

يؤكد أن العنف الجنسي، حين يُستخدم أو يُوعز باستخدامه كوسيلة من وسائل النزاع أو تكتيك من تكتيكاته أو في إطار هجوم واسع النطاق أو منظم ضد السكان المدنيين، قد يؤدي إلى استفحال حالات النزاع المسلح وإطالة أمدها إلى حد كبير، وقد يشكل عائقاً أمام إعادة إرساء السلم والأمن الدوليين؛ ويؤكد في هذا الصدد أن اتخاذ الإجراءات الفعالة لمنع وقوع مثل هذه الأعمال والتصدي لها يسهم إسهاماً كبيراً في صون السلم والأمن الدوليين؛ ويشدد على أن مشاركة المرأة أساسية لأي استجابة على صعيد المنع والحماية

2013

القرار 2122 +

يطلب إلى الأمين العام ومبعوثيه وممثليه الخاصين في بعثات الأمم المتحدة موافاة المجلس، في إطار الإحاطات التي يقدمونها بانتظام، بأخر ما يستجد من معلومات عن مدى التقدم في دعوة المرأة بطرق منها، إجراء مشاورات مع المجتمع المدني بما فيه، المنظمات النسائية، إلى المشاركة في المناقشات المتصلة بمنع نشوب النزاع وتسويته وصون السلم والأمن وبناء السلام بعد انتهاء النزاع

+

"كان اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 1325 نقطة تحول حقيقية، وهناك الكثير مما ينبغي الاحتفاء به في هذا الإنجاز. ولكن ينبغي علينا أيضًا استخدامه لتحدي الأسس الداعمة للسلام والأمن الدوليين اللذان يتم تسويقهما وعسكرتهما."

فيليسيتي روبي الأمينة العامة للرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية وقت اعتماد القرار³ 1325

الأمد على مؤسسات الدولة وتطبيع العنف وما يرتبط به من آثار، تمثل القليل من الطرق التي يستشعر من خلالها بأثر النزاع. وقد كانت الدول المتضررة من النزاع والدول الهشة من أسوأ الدول تحقيقاً للأهداف الإنمائية للألفية⁴. وكما يذكر تقرير فريق الخبراء الاستشاري في استعراض عام 2015 لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، فإن جميع البلدان العشر الأسوأ أداءً من حيث وفيات الأمهات إما من بلدان النزاع أو ما بعد النزاع⁵. الحروب، وما يعقبها من عنف سياسي وجنائي منظم والفساد المصاحب لهما، جميعها تعوق التنمية الاقتصادية بشكل عام - وتسحب التكاليف المباشرة (مثل تدمير البنية التحتية) وغير المباشرة (مثل انخفاض السياحة) بصورة كبيرة من موازنات الدول

على مدار التاريخ، اتحدت ناشطات السلام من شتى أنحاء العالم لمحاولة وضع نهاية للحرب. وقد كانت دعوتهن للالتزام بالسلام ونزع السلاح متسقة وعالمية حتى حين كانت بلادهن متحاربة. وكان نفس الشيء حقيقة في عام 2000. حين عرضت النساء مطالبهن بالنسبة لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن على مجلس الأمن في عام 2000، كنّ يطالبن بأن يكون منع الحرب جانباً رئيسياً من جدول أعمال مجلس الأمن مع الإقرار بقدرات نصف سكان العالم على حل التحديات المعقدة التي تواجه السلام والأمن العالميين.

كنّ يسعين إلى تحول جذري في كيفية ضمان تحقيق هذه الأهداف. كان هدفهن، في جوهره، هو منع النزاع المسلح وترجع المستويات المتصاعدة من العسكرة التي تجعل البيوت والمجتمعات المحلية والأمم أقل أمنًا وليس أكثر. هذا القلق وهذه المخاوف لا زالت أصداؤها تتردد اليوم. أثناء المشاورات التي أجريت لصالح هذه الدراسة، عبرت النساء من شتى أنحاء العالم عن اعتقادهن بأن الأمم المتحدة قد غابت عنها رؤيتها الخاصة المتمثلة في تحويل 'السيوف إلى شفرات محراث'.¹ على مدار الأعوام، حولت الجهات الفاعلة الدولية تركيزها ومواردها بصورة متزايدة نحو الأساليب العسكرية في تحقيق الأمن وتسوية الخلافات والحماية المتسعة المخصصة للمدنيين في النزاع. وهذا ليس هو 'المنع' المتصور منذ 15 عامًا.

ليس من قبيل الصدفة أن عام 2015 شهد ثلاثة استعراضات كبرى للسلام والأمن تجري في ذات الوقت داخل منظومة الأمم المتحدة. فالمؤسسات والآليات التي أنشئت لصنع السلام وحفظه قد وصلت إلى أقصاها، وهي تعمل على منطقتين متعدد الأطراف منذ عهد ولى وتعتمد بصورة مفرطة على تخفيف حدة الأزمات بعد وقوعها، بدلاً من الأساليب المستدامة، طويلة الأمد، في تحقيق السلام والأمن. وجد فريق الأمم المتحدة المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلام الذي شكّل حديثاً أن جهود المنع لا تزال "ضعيفة بالمقارنة مع عمليات السلام التي تُنشر خلال النزاعات أو بعد انتهائها والتي تحظى بموارد أفضل."² فالنظرة العسكرية إلى منع النزاع تؤدي إلى النزول بالقرار 1325 عن رؤيته التحويلية لعالم أكثر مساواة وعدلاً وسلاماً، وتهمل الأداة المثبتة المتاحة لتحقيق هذا.

إن اللجوء إلى النزاع المسلح، بغض النظر عن الأسباب التي يستند إليها، له آثار وخيمة على المجتمعات المتضررة. فالتكاليف الاقتصادية والآثار بعيدة

الرئيسيين لجذب الاهتمام لأولويات منع النزاع المبكرة.

رغم أن هذه التوصيات تمثل نقطة بدء هامة للمناقشات حول المنع كأولوية، إلا أن القيمة المضافة لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن تكمن في تقييمها الهيكلي لمنع النزاع والاستجابة له: تأكيدها أن السلام المستدام لن يكون ممكنًا إلا حين تتناول جميع الجهات الفاعلة الأسباب الجذرية للنزاع والعنف، وهي وجود اقتصاد سياسي عالمي يعطي أولوية للتأهب للحرب عن السلام، واستمرار العنف وانعدام الأمن الذي يظهر بجلاء بشكل خاص من خلال تجارب النساء والفتيات والدور المتنامي لبعض العوامل، مثل تغير المناخ والتحكم في الموارد الطبيعية، في التسبب في انعدام الأمن.

أساليب منع النزاع

تندرج أساليب منع النزاع بصفة عامة إلى فئتين تتجهان نحو:¹⁰

(1) الاستراتيجيات العملية التشغيلية أو قصيرة الأمد؛

(2) المنع الهيكلي، أو على المدى الطويل.

يمكن لكلا الفئتين الاستفادة من زيادة إدماج جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

الأساليب التشغيلية (على المدى القصير والمتوسط): منع العنف المحتمل والتأهب له

تشمل الأساليب التشغيلية لمنع النزاع، على المدى المتوسط والقصير، اعتماد وتنفيذ استراتيجيات عملية للمراقبة والاستعداد لاحتمال نشوب النزاع وضمان استجابة حاسمة حيثما يندلع العنف. يتضمن المنع التشغيلي استراتيجيات مثل الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة، والدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. على الرغم من أن دمج نوع الجنس كقناة في التحليل، واستخدام استراتيجيات الإنذار المبكر وتسوية النزاع التي تقودها النساء أو يزودنها بالمعلومات هما من الأدوات المثبتة في مجال تقوية فعالية تدابير منع النزاع، إلا أنها لم يتم تضمينها حتى الآن إلا فيما ندر.

ومن الناتج المحلي الإجمالي. في عام 2014، بلغت التكلفة العالمية للعنف 13.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي - 14.3 تريليون دولار أمريكي.⁶ وبالإضافة إلى ذلك، ونتيجة لتأنيث الفقر عالميًا، فإن الروابط بين النزاع والتنمية تفسح المجال لآثار جنسانية قاسية.

هذه الدراسة لا تزعم أن الاستجابات العسكرية ليس لها مكان ضمن مفردات الحماية العالمية. ولكن، لا يمكن إنكار أن المجتمع الدولي كان بطيئًا للغاية في وضع تدابير فعالة للإنذار المبكر والمنع أو في التعامل مع الأسباب الجذرية حتى في الحالات التي تكون فيها واضحة، بينما كان سريعًا للغاية في الاستجابة للأزمات عن طريق استجابة مُسلحة. وهناك حاجة إلى الابتعاد أكثر عن التركيز بصورة أساسية على الاستجابات العسكرية، والتحول إلى الاستثمار في الاستراتيجيات السلمية لمنع النزاع.

خلص الاستعراضان المترامنان للسلام والأمن في الأمم المتحدة إلى نتائج متشابهة. فقد ذكر فريق الأمم المتحدة المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلام أنه "ربما يكون منع نشوب النزاعات المسلحة أعظم مسؤولية يتحملها المجتمع الدولي، ومع ذلك لم يتم الاستثمار فيه بالقدر الكافي."⁷ وقد ركز تقرير فريق الخبراء الاستشاري في استعراض عام 2015 لهيكل بناء السلام في الأمم المتحدة على أنه في حين أن الاستجابات العسكرية للنزاع "يمكن أن تكون فعالة في السياق المباشر للعنف، فإنها عادةً لا تعالج سوى الأعراض عوضًا عن الأسباب الجذرية."⁸ كما يمكن ملاحظة أن الاهتمام المحدود من قبل الأمم المتحدة بإنهاء النزاع من خلال كل من المنع والتعافي قد وُصِف بأنه "حرف الـ U المقلوب" حيث لا يوجد "سوى القليل من الاهتمام الفعال للمنع، فيما تولي مواجهة الأزمات اهتمامًا كبيرًا (وإن كان هذا الاهتمام ما زال في كثير من الأحيان أقل من اللازم)، وتبدي كذلك اهتماماً ضئيلاً نسبياً في مرحلة التعافي وإعادة البناء."⁹

كلا التقريرين أصدرتا بعد ذلك عددًا من التوصيات الهامة والتي تسعى إلى تقوية قدرة الأمم المتحدة على منع النزاع من خلال الاستراتيجيات قصيرة ومتوسطة الأمد- بما في ذلك: زيادة الاهتمام، والموارد والتنسيق للوساطة داخل منظومة الأمم المتحدة؛ ومشاركة الأمم المتحدة السابقة في مجابهة التهديدات الناشئة التي تواجه السلام والأمن؛ وجمع أصحاب المصلحة

**إننا [...] ندعو مجلس الأمن
وجميع الجهات الفاعلة إلى التركيز
على نزع السلاح ومنع النزاع
المراعيين للاعتبارات الجنسانية بما
في ذلك الإنذار المبكر.**

روضة ميساكا، عضوة مؤسسة في جمعية الشتات لجنوب السودان، وعضوة في منظمة
إيف لتنمية المرأة، خلال النقاش المفتوح لمجلس الأمن بشأن العنف الجنسي في حالات
النزاع، 2014

الإنذار المبكر

أنظمة الإنذار المبكر وأن تكون هناك قنوات محددة للنساء للإبلاغ عن المعلومات إلى موقع جمع البيانات المركزي. حيثما وجدت عوائق تتعلق بالإلمام بالقراءة والكتابة أو بمهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ينبغي بذل جهود لضمان تدريب النساء، أو إيجاد سبل أخرى للإبلاغ. ويمكن للمنظمات النسائية على وجه الخصوص أن تلعب دوراً هاماً. فهي عادة ما تملك فهماً واضحاً لتغيير علاقات القوة القائمة على أساس الجنس وتغيرات محددة في الحريات المتاحة للنساء بالإضافة إلى معرفة بالتغيرات في معدلات العنف القائم على نوع الجنس وفي أنماط سلوكيات الرجال داخل المنزل وخارجه. لذا ينبغي إشراكها في الأدوار التي تتيح لها تعظيم أثر هذه الأفكار القيمة من خلال الآليات القائمة.

يجب أن تكون آليات ومؤشرات الإنذار المبكر مراعية للاعتبارات الجنسانية. أنظمة الإنذار المبكر الفعالة هي تلك التي تضمن المشاركة المتساوية للرجال والنساء في وضع تصور تدابير الإنذار المبكر وتصميمها وتنفيذها. يعتبر وضع واستخدام المؤشرات المحددة بالنسبة لنوع الجنس، بالإضافة إلى المؤشرات المحددة بالنسبة للجنس-نوع الجنس أمراً حاسماً. تتضمن أمثلة مؤشرات الإنذار المبكر المراعية للاعتبارات الجنسانية ما يلي:

- تحريك السكان المحدد بالنسبة للجنس.
- زيادة في أعداد الأسر المعيشية التي تعولها امرأة أو التي يعولها رجل.
- زيادة التحرش والاعتقال واستجواب الرجال المدنيين من قبل قوات الأمن.
- التغيير في نمط الأدوار الجنسانية؛ مثل انشغال الرجال بالأنشطة السياسية وتولي النساء دوراً أكثر إنتاجية في الأسر المعيشية.
- تخزين السلع، وقلة السلع في الأسواق المحلية.
- التدريب على الأسلحة بالنسبة للرجال والنساء والأطفال على مستوى المجتمعات المحلية.
- الدعاية والقصص الإخبارية والبرامج التي تُمجد جوانب الذكورة العسكرية.

يمكن للتحليل المراعي للاعتبارات الجنسانية للنزاع أن يكشف عن دوافع وأسباب النزاع التي كان يمكن ألا تظهر بطريقة أخرى، ومشاركة النساء سبيل أساسي لتقوية الفاعلية. يمكن للنساء المساعدة على تحديد الديناميات المتغيرة على المستوى الشعبي، والعلاقات الأسرية والعلاقات على مستوى المجتمع المحلي والتي يمكن أن تسهم في التوترات على المستوى الوطني، والتي قد لا يمكن تحديدها بطريقة أخرى. على سبيل المثال، يمكن للنساء والفتيات ملاحظة الأنماط المتغيرة في مخصصات الوقت الذي يقضيه الرجال والفتيان (مثلاً في التدريب سرًا)، وفي إخفاء مخزونات الأسلحة في المنازل ومراكز المجتمع المحلي. وجدت الدراسات التي أجريت في كوسوفو وفي سيراليون أن النساء في هذه السياقات كان لديهن معلومات قيمة بشأن تخزين الأسلحة والهجمات العنيفة التي يجري التخطيط لها، ولكن لم يكن لديهن وسائل للإبلاغ أو تبادل هذه المعلومات.¹⁸

يعني العنف الجنساني المستمر في حياة النساء أيضًا أنه عند تزايد

مستويات انعدام الأمن في المجتمع بصفة عامة، فإن النساء يصبحن أول

المتضررات. يمكن أن تؤدي التوترات المتزايدة، على سبيل المثال، إلى تقييد حرية حركة النساء، وزيادة خطر الهجوم عليهن في المناطق العامة، وعدم قدرة النساء على الوصول إلى الحقول والحدائق، أو عدم رغبتهن في ذلك، نتيجة التهديدات. بالمثل، عادة ما تعكس زيادة مستويات العنف المنزلي وتعرض النساء تحديداً لخطر العنف القائم على نوع الجنس داخل المنزل وخارجه، التوترات المتنامية والعسكرة في المجتمع ككل. هذه القضايا المحددة يمكن أن تكون بمثابة مؤشرات ومصادر معلومات قيمة إذا تم التقاطها كعناصر لآليات الإنذار المبكر للعمل الوقائي، بما في ذلك منع العنف الجنسي المتعلق بالنزاع. إن وجود نهج ذو ثلاث محاور يعزز دمج النساء في الإنذار المبكر، وتطوير المؤشرات المراعية للاعتبارات الجنسانية، وتطوير المؤشرات المحددة بالنسبة للانتهاكات القائمة على نوع الجنس والتي تؤثر على النساء؛ يزيد من فعالية جهودنا في منع النزاع.

التغلب على إقصاء النساء والفتيات من الإنذار المبكر أمر حاسم.

تتحسن أساليب منع النزاع من خلال المشاركة المباشرة مع النساء وتوفير سبل للاستفادة من معارفهن. ويشمل هذا ضمان مشاورة النساء أثناء صياغة

التحذير لحل نزاعات المجتمع المحلي وقيادة الحملات لمنع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.²⁰ وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت بعثة حفظ السلام خطاً ساخناً يعمل على مدار الساعة وفي جميع أيام الأسبوع، وبدأت توزيع معدات الاتصال على المجتمعات المحلية المعرضة لأخطار مرتفعة، وجمع المعلومات وتحليلها في مراكز عمليات البعثة. تشمل مؤشرات الإنذار المبكر للنزاع في ولاية غونغلي، على سبيل المثال، الحركة غير المعتادة لجماعات جميعها من الرجال، وارتفاع المهور وزيادة معدل إنهاء الحمل من بين أشياء أخرى.

تم تطوير آلية الإنذار المبكر بالنزاعات والاستجابة لها من قبل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وهي منظمة إقليمية تضم سبعة بلدان من القرن الإفريقي: جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا والصومال والسودان وأوغندا.²¹ وتتلقى آلية الإنذار المبكر بالنزاعات والاستجابة لها المعلومات وتتبادلها على أساس المؤشرات التي ترصد نقاط التوتر المحتملة، والعديد منها مستجيبة للاعتبارات الجنسانية وتتيح القيام بالإنذار المبكر المراعي للاعتبارات الجنسانية.²² وتوفر تقارير آلية الإنذار المبكر بالنزاعات والاستجابة لها للإنذار المبكر نقاطاً بارزة بشأن أثر النزاعات الرعوية والنزاعات المتعلقة بشأن النساء والفتيات على بناء السلام أو تعزيز السلوك العنيف؛ وتدرّب المراقبين الميدانيين على القضايا الجنسانية؛ وتتضمن أسئلة ومؤشرات تتعلق بنوع الجنس في دراساتها الاستقصائية الميدانية.²³

- مقاومة مشاركة المرأة أو تحجيمها في التسويق والتجارة، في مناقشات المجتمع المحلي العامة.
- زيادة أعداد الاجتماعات التي يعقدها الرجال للرجال.
- الاعتقال العشوائي والانتقائي للرجال.

يمكن تضمين هذه الأنواع من المؤشرات في نماذج عديدة من أنظمة الإنذار المبكر وداخل السياسة التي تقدم المعلومات للاستعداد والتخطيط على مستوى الدولة. في جزر سليمان عام 2005، دعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (الهيئة السابقة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة) تطوير مشروع - "رصد السلام والنزاع باستخدام مؤشرات الإنذار المبكر" - والذي حدد مؤشرات لكي تعكس تجارب كل من الرجال والنساء فيما يتعلق بالآثار طويلة الأمد لمنازعات الأراضي التي لم تتم تسويتها؛ ولفحص دور النساء في برامج تربية خالية من الأسلحة، ولرصد المحتوى الإعلامي الذي يعكس تجارب النساء ومخاوفهن.¹⁹ وقد استخدم النموذج المناقشات مع أعضاء المجتمع المحلي لاستقاء وجهات نظر الرجال والنساء بصورة منفصلة، مع ضمان تضمين كل من الرجال والنساء كمراقبين.

في جنوب السودان، تدعم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان منتدى حوار السلام بين نساء المجتمع المحلي، والذي يُشرك النساء في تحديد علامات

التركيز على

نُهج الإنذار المبكر القائمة على المجتمع المحلي

ذات الصلة، والتي تأخذها كوردايد بعد ذلك وتحللها في قاعدة بيانات مركزية، وتتبادلها مع صانعي القرار المحليين والوطنيين والدوليين. تشير النتائج المبكرة لهذا المشروع إلى أن البارومتر يسد الفجوة بين صانعي السياسات وبين النساء المحليات ويجعل للنساء صوتاً في السلام والأمن اليوميين لمجتمعاتهن المحلية.

وضعت المؤسسة الهولندية كوردايد نهجاً تشاركياً للإنذار المبكر قائماً على المجتمع المحلي، يطلق عليه "بارومتر أمن النساء المحليات" والذي تم تنفيذه في سبع من البلدان والأقاليم المتضررة من النزاع. لإنشاء البارومتر، تعمل كوردايد مع النساء المحليات لتحديد ما يعنيه الأمن بالنسبة لهن، والمؤشرات التي ينبغي استخدامها لقياسه.²⁴ تتلقى النساء تدريباً على كيفية جمع البيانات

التركيز على

رصد العنف الجنساني:

"مصفوفة مؤشرات الإنذار المبكر للعنف الجنسي المتعلق بالنزاع" الصادرة عن صندوق الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع

- تعد الأنظمة المحددة التي ترصد العنف الجنساني ذات أهمية حاسمة ليس لمنع النزاع فحسب، وإنما لمنع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس المتعلقين بالنزاع. وتعد "مصفوفة مؤشرات الإنذار المبكر للعنف الجنسي المتعلق بالنزاع" الصادرة عن صندوق الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، والتي وضعت عام 2011 لكي تستخدمها الجهات الفاعلة في مجال الحماية في البيئات الإنسانية، مثلاً على أحد أدوات الرصد.²⁶ تنشئ المصفوفة مجموعة واضحة من المؤشرات التي تشير إلى العنف الجنسي المحتمل أو الوشيك أو الجاري. وهي تتيح التخطيط الكافي للتأهب من قبل الجهات الفاعلة في مجال الحماية، بالإضافة إلى الاستجابة السريعة لعوامل الخطر بالنسبة للعنف الجنسي المتعلق بالنزاع.
- تتضمن المؤشرات:
- **عوامل عسكرية وأمنية:** قيام الجماعات المسلحة بمكافحة السلوك العدواني المفرط في الذكورية، أو تلقين العقائد التي تدعو لذلك، وعمل المقاتلين تحت تأثير المخدرات أو الكحول؛ ووضع القواعد أو المخيمات العسكرية بالقرب من المراكز المدنية.
 - **عوامل إنسانية واجتماعية:** التغيرات في أنماط التنقل للنساء والفتيات (مثل غيابهن المفاجئ عن المدارس أو الأسواق بطريقة لا تفسرها العوامل السياقية أو الموسمية)؛ وزيادة أعداد الأسر المعيشية التي ترأسها إناث نظراً لغياب الرجال عن المجتمعات المحلية، أو لزيادة عدد النساء اللاتي يلفظهن أزواجهن أو مجتمعاتهن المحلية؛ والنزوح
 - **عوامل اقتصادية:** انخفاض أسعار الأسلحة أو زيادة المعروض؛ التضخم وانعدام الأمن الغذائي؛ زيادة التقارير التي تشير إلى اختراط النساء في اقتصاد الظل للحرب، مثل الاتجار والدعارة.
 - **عوامل إعلامية:** زيادة علامات كبت الإعلام وتقييد حرية التعبير؛ والتحريض العلني على العنف الجنسي، بما في ذلك من خلال الإشارة إلى الانتهاكات السابقة ضد مجتمع محلي/جماعة لتبرير الهجمات المستقبلية؛
 - **عوامل صحية:** زيادة الطلب على اختبارات فيروس نقص المناعة البشرية/الأمراض المنقولة جنسياً؛ وزيادة النساء الساعيات إلى عمليات الإجهاض السرية؛ وزيادة في أعداد المسجونات وفي التقارير عن تعرض النساء/الفتيات للتعذيب وغيره من أنواع سوء المعاملة.

الجماعي نتيجة انعدام الأمن أو حالات الطوارئ؛ وإبلاغ الأسرة أو مسؤولي إنفاذ الأمن عن اختفاء الفتيات في طريقهن من/إلى المدارس في المناطق التي يوجد فيها حاملو السلاح.

• **عوامل سياسية وقانونية:** مثل تغير السلطة العنيف وغير الدستوري؛ والخطاب الإنشائي الذي يسمح أو يشجع على الاغتصاب وتبرير العنف الجنسي من جانب الزعماء السياسيين؛ واستهداف المرشحات والناخبات في عملية انتخابية بالعنف؛ بما في ذلك العنف النفسي والجنسي والبدني.

على منع النزاع وإحلال السلام. فالطائرات بدون طيار على سبيل المثال، تستخدم في الاستجابة الإنسانية بعد الكوارث (ويمكن استخدامها في الاستجابة بعد النزاع)، كوسيلة للوصول بطريقة آمنة إلى الضحايا المحتاجين إلى المساعدة قبل أن يتمكن المستجيبون الأوائل الإنسانيون من الوصول إليهم. في جمهورية الكونغو الديمقراطية، استخدمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الطائرات بدون طيار لتتبع هجرة وتحركات المدنيين الذين أجبرتهم الهجمات على ترك منازلهم.²⁹ كما أنشأت أيضًا برنامج لتزويد النساء بالهواتف المحمولة وبطاقات اتصال كجزء من أنظمة الإنذار المبكر المراعية للاعتبارات الجنسانية، وبالتالي تتيح للسكان المتضررين الوصول مباشرة إلى موارد الحماية المتاحة من الأمم المتحدة.³⁰ في مناطق الأمازون النائية، دخل مجتمع واييتشانا من الشعوب الأصلية في غويانا في شراكة مع منظمة 'الديمقراطية الرقمية' غير الحكومية لإنشاء نظام إنذار مبكر يرصد أعمال إزالة الغابات والتفتيق عن الذهب غير القانونية التي تتم في أراضيهم وتهدد أمنهم البيئي.³¹

توفر منصات وسائل التواصل الاجتماعي عن طريق الإنترنت مثل الفيسبوك وتويتر قنوات لزيادة الوعي بشأن تقارير العنف والمشاركة في حوار مع النساء على المستوى العالمي، ونشر المعرفة بأدوار المرأة المتباينة في المجتمعات المختلفة. تستخدم المنصات الموجودة على شبكة الإنترنت لتجميع المعلومات عن الحالات الموثقة للعنف ضد المرأة، وفي بعض الحالات لرسم خرائط لتقارير العنف الجنسي أو التحرش الجنسي ضد النساء للمطالبة بالمساءلة للتصدي للمشكلة، مثل مشروع 'نساء تحت الحصار' في سوريا.³² وتمكن تكنولوجيا الأقمار الصناعية قوات حفظ السلام من الاستجابة بطرق أكثر تركيزًا وفعالية لمواقع العنف أو العنف المتوقع؛ كما تيسر نفس هذه

ينبغي أن تلتقط البيانات الإنذار المبكر تحديدًا الانتهاكات القائمة على نوع الجنس. ينبغي أيضًا أن يضمن رصد العنف توافر منافذ آمنة للنساء والفتيات للإبلاغ عن العنف، وخدمات الاستجابة التالية حين يقمن بذلك. وكما ذكر أعلاه، فإن مستويات العنف المنزلي المرتفعة على وجه الخصوص قد تكون مؤشرًا على ارتفاع مستويات العنف بصورة أكثر اتساعًا، وقد وجد أن زيادة خطر الهجمات واحتمال التعرض لها خارج المنزل تعتبر من مؤشرات النزاع الوشيك. من المرجح أن تتوافر لدى النساء ولدى المنظمات النسائية أكثر المعلومات دقة بشأن المستويات المتنامية لهذه الأنواع من الانتهاكات، وينبغي أن يتم توصيلها بالبيانات الإنذار المبكر الرسمية. ينبغي أن تغطي المؤشرات الانتهاكات القائمة على نوع الجنس صراحةً، بما في ذلك على سبيل المثال:

- الانتهاكات المحددة طبقًا للجنس: زيادة تقارير الاغتصاب والعنف المنزلي؛ الاتجار في البشر والاختطاف؛ القتل بدافع نوع الجنس واختفاء الرجال والنساء.
- زيادة السيطرة على تحركات النساء العامة، وأزيائهن ودورهن ونمو وجهات النظر المتطرفة بشأن النساء

في تيمور الشرقية ومنذ عام 2009، قامت منظمة بيلون (BELUN) غير الحكومية بتنسيق نظام وطني للإنذار المبكر والاستجابة.²⁷ وهي تحاول الحفاظ على التوازن بين الجنسين بين المراقبين في المجتمع المحلي، وتجمع المعلومات المصنفة طبقًا للجنس في نماذج الحالة ونماذج الحوادث، وتبلغ عن المؤشرات التي ترتبط تحديدًا بالعنف القائم على نوع الجنس في تقارير الرصد الدورية.

استخدام التكنولوجيا

أكثر من ثلث سكان العالم كان متصلًا بشبكة الإنترنت بحلول 2011، وتمثل البلدان النامية 63 من إجمالي المستخدمين، بمعدلات نمو أعلى من مثيلاتها في البلدان المتقدمة.²⁸ وتشير هذه الزيادة في الوصول إلى شبكة الإنترنت عالميًا إلى ما للتكنولوجيا من إمكانيات لأن تصبح مسارًا يتيح الوصول إليه على نطاق واسع لجهود منع النزاع.

الأمر الواضح بالفعل هو أن التكنولوجيا الجديدة، تمامًا كما تستخدم لإثارة الحرب، فإنها تستخدم أيضًا بصورة متزايدة لتحسين الأمن المادي والعمل

ارتفاع مستويات العنف المنزلي
على وجه الخصوص قد يكون
مؤشرًا على ارتفاع معدلات العنف
بصفة عامة.



لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تغير بها حياتهن؛ وقلة الوقت؛ والمخاوف بشأن الأمن الجسدي؛ وانعدام المعرفة التقنية بتشغيل تكنولوجيا معينة؛ والخوف من السخرية أو الاستكثار من قبل المجتمع؛ وعدم إتاحة بعض أنواع الاتصال؛ والمحتوى الذي لا يستجيب لاهتماماتهن واحتياجاتهن. يجب مجابهة كل من هذه العوائق لتعظيم إمكانية تحسين التكنولوجيا للأمن المادي للنساء والفتيات ومنع النزاع. سوف يكون هدف التنمية المستدامة رقم 5، المؤشر 5(ب)، أداة حاسمة في هذا الجهد، نظرًا لأنه يدعو الدول إلى تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة.³⁷

آليات الوساطة وتسوية الخلافات وتخفيف حدة النزاع على المستوى المحلي

غرف عمليات المرأة

وحدت منظمات المجتمع المدني النسائية في العديد من البلدان جهودها لمنع وتخفيف حوادث العنف ضد النساء في الانتخابات من خلال زيادة الوعي والوساطة. وقد أنشئت 'غرف عمليات المرأة' في عدد من البلدان الإفريقية لرصد، وحيثما أمكن منع أو تخفيف، اندلاع العنف المتعلق بالانتخابات وتصاعده من خلال إشراك أصحاب المصلحة في حوارٍ بناءٍ والدعوة من أجل السلام في الفترة التي تسبق الانتخابات وأثنائها وبعدها.³⁸ تيسر غرف عمليات المرأة هذه المشاركة من بين نطاق واسع من الجهات الفاعلة بدءًا من المستويات الشعبية وحتى المستويات الوطنية، بما في ذلك الشباب والإعلام والزعماء السياسيين والحكوميين، ومسؤولي القطاع الخاص والقادة الدينيين والتقليديين. ورغم أن غرف عمليات المرأة عضوية، وتتكيف مع الخصائص المحددة لكل سياق وطني، إلا أن هذه المنتديات تضم بوجه عام أنشطة الدبلوماسية الوقائية؛ والتوعية المدنية؛ وتيسير الحوار والدعوة؛ وتدريب ونشر المراقبات لمراقبة الانتخابات في شتى أنحاء البلاد. كما أنها تسعى إلى زيادة الوعي بشأن حوادث العنف والتخفيف ضد النساء في العمليات الانتخابية.

في الفترة التي تسبق الانتخابات، يتيح وجود "غرفة عمليات" مادية مؤقتة (مركز تنسيق مركزي) للزعمات والمنظمات الرئيسية، وللمحللين وغيرهم

التكنولوجيا جمع الأدلة للتدخل والملاحقة القضائية بالنسبة للهجمات على المجتمعات المحلية، والتي يرد وصفها في الفصل رقم 5: العدالة التحويلية. يجري تطوير تكنولوجيات جديدة للهواتف المحمولة بغرض تقوية أمن المرأة في النزاع على وجه التحديد. ويتم إنشاء بعض تطبيقات الهواتف الذكية لمساعدة المدنيين على تحديد المخاطر المحتملة في البيئات المحيطة بها، وتوصيل السكان بالحلفاء القريبين.

العوائق التي تحول دون وصول النساء إلى التكنولوجيا

من المهم الإقرار، رغم ذلك، بأنه عند زيادة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في منع النزاع، هناك مخاوف رئيسية تتعلق بالإتاحة والتحكم ينبغي وضعها في الاعتبار بالنسبة للنساء والفتيات. تتفاوت التكنولوجيات التي تصل إليها النساء وكيفية وصولهن إليها، على المستوى الفردي والجماعي، تفاوتًا كبيرًا، وعادة ما تناظر العوائق القائمة من قبل التي تحول دون وصولهن إلى السلطة والموارد مثل اللغة والتعليم والوفرة.³³ في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، يقل احتمال اقتناء النساء للهواتف الخلوية بمقدار 21 في المائة بالمقارنة بالرجال.³⁴ ويبلغ هذا الرقم 23 في المائة في أفريقيا و24 في المائة في الشرق الوسط و37 في المائة في جنوب آسيا،³⁵ وتزداد الطبقات عبر الانقسام الريفي/الحضري.

وعلى قدم المساواة، ورغم أن هناك دراسة عالمية وجدت أن 93 في المائة من النساء يشعرن بمزيد من الأمن، و85 في المائة يشعرن بمزيد من الاستقلال نظرًا للأمن الذي يوفره اقتناء هاتفٍ محمول،³⁶ إلا أنه في السياقات غير الآمنة بالفعل يمكن للتكنولوجيا في الحقيقة أن تضع المرأة في مخاطر إضافية. وهذا هو الوضع بالأخص بالنسبة للمدافعات عن حقوق الإنسان للمرأة والصحفيات اللاتي يمكن أن يتعرض عملهن وحياتهن الشخصية للهجمات والرصد من خلال شبكة الإنترنت - وهو عاملٌ سيتم تحليله بمزيد من التفصيل في القسم الخاص بالإعلام من الفصل رقم 10: الجهات الفاعلة الرئيسية.

بعيدًا عن العوائق الاقتصادية، تتضمن الأسباب الأخرى لأن تظل النساء والفتيات بعيدات عن التكنولوجيات الجديدة: عدم الوعي بالكيفية التي يمكن

واسعة من المراقبين المدربين، فهناك حاجة للمزيد من التحليل لتحديد مدى موثوقية وفعالية نظام الإبلاغ. بين مثل هذه الجهود التي تجري لفحص آثار غرف عمليات المرأة على منع العنف، فإن الأمر الذي أصبح جلياً الآن، هو أنها تمثل منتدى هام لزيادة الوعي وبناء التضامن بين النساء وبين مختلف أصحاب المصلحة، وتحمل رسالة واضحة للالتزام بالسلام وتخفيف حدة العنف السياسي.

من أصحاب المصلحة، الاجتماع وتنسيق الاستراتيجيات والمدخلات. كما يتم تحليل المعلومات التي ترد من المراقبين والإعلام في الوقت الحقيقي. وعند الاقتضاء، يتم إبلاغ المعلومات إلى الشرطة وغيرها من أصحاب المصلحة حتى يمكن اتخاذ الإجراء المناسب. كما تجمع غرف العمليات بين الزعيمات البارزات من داخل كل بلد مع البلدان المجاورة، مما يظهر التضامن ويوفر الفرص للتنسيق وتحديد الاستراتيجية عبر الحدود الإقليمية. ونظراً لأن هذه الاستراتيجية تتطوي على نظام رصد مركزي قائم على تقارير من شبكة

التركيز على

غرف عمليات المرأة: تجارب من ثلاثة بلدان

ساخن مجاني وتمت إدارته من قبل 40 عامل تشغيل مدرب استجابوا للمكالمات الواردة من الجمهور بصفة عامة (وبصفة خاصة للإبلاغ عن القيود على حقوق المرأة في التصويت). تم تدريب أكثر من 300 مراقبة ونشرهن في عشر ولايات. استطاع المحللون السياسيون والقانونيون والإعلاميون، والشرطة وممثلو لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة تبادل المعلومات والتعاون من خلال هذه المبادرة.⁴⁰

السنغال

أنشئت غرفة عمليات للمرأة أثناء الانتخابات الرئاسية عام 2012 من قبل المنصة النسائية للانتخابات السلمية.⁴¹ وقد تم تدريب أكثر من 60 امرأة ونشرهن في شتى أنحاء البلاد كمرقيات.⁴² وفي أثناء الانتخابات، أبلغت المراقبات عن الحوادث إلى غرفة العمليات وتم تمرير المعلومات إلى الشرطة وإلى اللجنة الانتخابية وإلى غيرهما من أصحاب المصلحة.

استخدمت غرف عمليات المرأة حتى الآن في الانتخابات في كينيا (2013) وليبيريا (2011) ونيجيريا (2011، 2015)، والسنغال (2012) وسيراليون (2012). تعمل غرف عمليات المرأة بطرق محددة بالنسبة للسياق، سوف يتم توضيحها هنا من خلال بعض الأمثلة:

كينيا

قبل الانتخابات العامة في 2013، أنشأت منظمات المجتمع المدني النسائية غرف عمليات المرأة في نيروبي تحت قيادة فريق من النساء البارزات من تنزانيا وأوغندا ونيجيريا وليبيريا.³⁹ وقد تم تدريب 500 من المراقبات وقمن بتقديم تقارير من شتى أنحاء البلاد. سُجِّلَ أكثر من 554 حادث تشمل تقارير بتهديدات للمرشحات والناخبات وشكاوى عامة للناخبين. ومع التصدي لهذه القضايا، أسهمت الآلية في تجنب وعدم تصاعد العنف.

نيجيريا

أثناء الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجلس الشيوخ في 2015 أنشئ خط

بناء السلام على المستوى الشعبي

يعني وجود شبكات ولجان وجماعات نسائية قوية تعمل على المستوى الشعبي أن النساء لهن تجربة هامة كوسيطات على مستوى المجتمع المحلي وفي التعبئة الاجتماعية، ويمكنهن لعب دور رئيسي في عمليات الوساطة الأكثر رسمية حين تتاح لهن فرص الدمج.⁵⁰ ومن أمثلة النساء المعروفات دولياً كوسيطات، ولكنهن بدأن عملهن كمنظمات للمجتمعات المحلية وصانعات سلام على المستوى المحلي تيريسا ديليس، المستشارة الرئيسية لعملية السلام في الفلبين، والراحلة ديكا إبراهيم من كينيا، وشادية مرهبان، المفاوضة السابقة لحركة أتشيه الحرة المتمردة في آتشيه. يمكن للجهات الفاعلة الخارجية أن تدعم عمل مثل هؤلاء النساء من خلال توفير مجالات آمنة للنساء للمشاركة في جميع عمليات الوساطة، من المحلية إلى الوطنية إلى الإقليمية إلى الدولية. يجب على الدول والأمم المتحدة والمجتمع المدني خلق شراكات لبناء البنية التحتية للسلام، بما في ذلك فرص للنساء من جميع الأعمار ومن مختلف الجماعات للتفاعل البناء لمجابهة أسباب التوتر والنزاع داخل مجتمعاتهن المحلية.⁵¹

المنع الهيكلي: تناول الأسباب الجذرية للحرب والتحول للعسكرة

تتناول الأساليب الهيكلية أو طويلة الأمد لمنع النزاع المسلح الأسباب التي تكمن وراء الحرب والعنف. وهي تهدف إلى إحداث خفض في إمكانية العنف المسلح أو السياسي على مدار الوقت وتعزيز الوسائل غير العنيفة لمجابهة الاحتياجات الحادة واستحقاقات الحقوق. وهي تشمل جهوداً لمجابهة انعدام المساواة والعنف الهيكليين، وتعزيز حقوق الإنسان والأمن الإنساني، والمشاركة في إنهاء التحول للعسكرة ونزع السلاح وخفض الإنفاق على الأسلحة.

بلغ الإنفاق العسكري العالمي في 2014 (1.7 تريليون دولار أمريكي) ما يقرب من ثلاثة عشر مرة من حجم مخصصات المساعدات التنموية للدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ما يقرب من 135 مليار دولار أمريكي).

يقدم تقرير فريق الخبراء الاستشاري لاستعراض عام 2015 لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام نظرة متعمقة هامة على الدوافع والأسباب الهيكلية للنزاع، حيث يحلل نطاقاً من العوامل، من التطرف والجريمة المنظمة إلى انتشار

يقوم المجتمع المدني النسائي ومنظمات المجتمع المحلي بتطوير استراتيجيات مدروسة بعناية لبناء السلام والنهوض بأساليب منع النزاع الحاسمة على المستوى الشعبي - والتي تم الإقرار بها في قرارات مجلس الأمن بما في ذلك القرار 2171 (2014)،⁴³ وفي استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.⁴⁴ في ليبيريا، أنشئت منظمة بالافا أو 'أكواخ السلام' كمجالات آمنة يمكن للنساء الاجتماع فيها للوساطة وتسوية خلافات المجتمع المحلي، بما في ذلك حوادث العنف القائم على نوع الجنس.⁴⁵ وتعد أكواخ السلام من الناحية التقليدية وسيلة لتناول الخلافات الفردية في المجتمع المحلي، وقد تم دعم دورها الجديد الأكثر شمولاً من قبل شرطة ليبيريا الوطنية، والتي قدمت الهواتف المحمولة حتى يمكن الاتصال بخط مجاني للمساعدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أكواخ السلام في طريقها لأن تشمل بدرجة أكبر جهود الرجال والفتيان في مقاومة العنف القائم على نوع الجنس، كما يتضح من إنشاء أندية كرة قدم 'مناهضة للاغتصاب' وجماعات تركيز للزعماء الرجال. كما كانت أكواخ السلام جزءاً لا يتجزأ من الوساطة في الخلافات المتعلقة بالمواد المستخرجة؛ في عام 2012 قامت نساء أكواخ السلام بقطع الطريق للاحتجاج على قطع الأشجار في مقاطعة غباربولو.⁴⁶ وقد أدى نشاط النساء إلى إعفاء وزير الغابات من منصبه وإلى قدر أكبر كثيراً من التنسيق في اتفاقات الامتياز مع الصناعات الاستخراجية.

في بعض مناطق كولومبيا، شكّلت 'لجان السلام' والتي تعلن عن 'حياد' المناطق والسكان التابعين لها وخلوها من النزاع المسلح، والتي تحدد مطالب بالألا يجر المقاتلون هذه المجتمعات المحلية إلى العنف. النساء زعيمات حاسمات في هذه الحركة.⁴⁷ حيث قامت جمعية النساء المنظمات في شرقي أنتيوكوا بالتفاوض مباشرة مع الفصائل المسلحة لضمان اتفاقية إنسانية مؤقتة أتاحت حرية الحركة للمجتمعات المحلية.⁴⁸ وفي السودان، وضعت حركة تمكين النساء السودانيات من أجل السلام "الحد الأدنى لجدول أعمال السلام" لتعزيز السلام عبر السودان وجنوب السودان.⁴⁹ ومن خلال العمل عبر حدود الولايتين القانونية قامت الحركة بتضمين مبادرات مثل جلسات الاستماع العامة بشأن وجهات نظر المرأة في السياق، والتدريب على تسوية النزاع والوساطة والاستراتيجيات الأعم والمتعددة للدعوة إلى السلام.

ومع وضع هذا الفهم في الاعتبار كسبب يدعو إلى القلق الفوري، فقد ظهرت موضوعات أخرى كبنود أساسية في نهج جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في منع النزاع: التصدي لأوجه انعدام المساواة المحلية والعالمية؛ والروابط بين الأسلحة الصغيرة والجريمة والعنف ونوع الجنس؛ وتغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية.

التصدي لأوجه انعدام المساواة المحلية والعالمية

من كوسوفو، حيث أجمعت عدم المساواة في إتاحة الخدمات الاجتماعية العداوة بين الجماعات، إلى اليمن، حيث عزز الإقصاء السياسي من الاحتجاجات والعنف المزعزعين للاستقرار،⁵⁹ يتضح أن انعدام المساواة - الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي - يزيد من خلافات الجماعات ويمكن أن يؤدي إلى النزاع. تعتبر الدول ذات مستويات انعدام المساواة المرتفعة أكثر تعرضاً للسقوط نتيجة أسباب غير دستورية أو بالقوة، بما في ذلك العنف الناتج عن دوافع سياسية والإرهاب.

رغم أن انعدام المساواة كان دائماً بين المسببات الرئيسية للنزاع - وهو أمر أقرته مصادر متباينة مثل أرسطو وميثاق الأمم المتحدة - إلا أن هناك اليوم سبب لتزايد استشعار الخطر. وضع المنتدى الاقتصادي العالمي تزايد انعدام المساواة في الدخل على رأس قائمة الاتجاهات التي تدعو للقلق في 2015،⁶¹ وفي جميع البلدان تقريباً، يبلغ متوسط ثراء العشرة في المائة الأغنى بين البالغين أكثر من عشرة أضعاف القيمة المتوسطة للثراء. إن نسبة الواحد في المئة للأغنى، تتجاوز متوسط الثراء 100 مرة من القيمة المتوسطة في العديد من البلدان، وقد يقترب من 1000 مرة من القيمة المتوسطة في أشد الدول انعداماً للمساواة.⁶²

بالنسبة للنساء، يتفاقم انعدام المساواة في الدخل نتيجة أوجه انعدام المساواة الهيكلية التي تؤدي في جميع السياقات إلى تأنيث الفقر. حتى عام 2007، كان ما يقرب من 20 في المائة من النساء تحت خط الفقر الدولي الذي يبلغ 1.25 دولار/يوم وتحت حد 2 دولار/يوم بمقدار 40 في المائة.⁶³ كما تعاني الفتيات والشابات بصورة غير متناسبة من الفقر، حيث كان أكثر من ربع الإناث دون سن 25 عاماً تحت خط الفقر الدولي الذي يبلغ 1.25 دولار/يوم،

وتشير بعض المشروعات البحثية التي أجريت مؤخراً على نطاق واسع إلى حقيقة أن أمن المرأة هو أحد أكثر المؤشرات الموثوقة للدلالة على سلمية الدولة.



وما يقرب من النصف أقل من 2 دولار/يوم.⁶⁴ ويؤدي هذا إلى زيادة تعرض النساء لخطر العنف وانعدام الأمن في حياتهن بالإضافة إلى ضعف قدرتهن على تخفيف آثار هذا العنف.

نوع الجنس ومنع النزاع

في ظل جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، تؤدي ركيزة منع النزاع إلى روابط حاسمة بين منع النزاع المسلح ذاته وبين منع الأضرار القائمة على نوع الجنس التي تسبق العنف الجنسي والتي تنتج عنه.⁶⁵

تظهر الأبحاث المتزايدة القائمة على الأدلة أن الدول الأعلى في مستويات المساواة بين الجنسين (السياسية والاجتماعية والاقتصادية) أقل احتمالاً لأن تلجأ إلى استخدام القوة فيما يتعلق بتعاملاتها مع الدول الأخرى. يرتبط انعدام المساواة المنزلي بالنسبة للنساء - حيث يوجد هيكل واضح لانعدام المساواة داخل الدولة - أيضاً بسياسة خارجية أقل تسامحاً مع الدول الأخرى وأكثر احتمالاً للتحارب في علاقاتها الدولية.⁶⁶ بالمثل، تشير المشروعات البحثية واسعة النطاق حديثاً إلى حقيقة أن أمن النساء يعد أحد أكثر المؤشرات موثوقة على مدى سلمية الدولة.⁶⁷ حيثما يفهم السلام على أنه أكثر من مجرد غياب النزاع المسلح، فإن انعدام المساواة بين الجنسين - سواء فيما يتعلق بالمساواة في الوضع القانوني أو الإجهاض الانتقائي تبعاً للجنس وواد الأطفال، أو الاستهداف المتعمد للنساء بالقتل أو الأذى المتعلق بنوع الجنس - على المستوى العالمي يصبح مؤشراً رئيسياً على حيود مفهوم الأمن قبل

بوقت السلم، نظرًا لأن هذه الفئات قد تستخدم في الحقيقة كأحد تكتيكات الحرب والإرهاب ضد أفراد الفئات السكانية المستهدفة. ولكن، تظل جذور هذا العنف مشتركة. طبقًا لما ذكرته زينب حواء بانغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، "إذا كنت لا تحمي النساء في وقت السلم، فلن تكون في موقف يتيح لك حمايتهن في النزاع." ومن الواضح، أن قضية العنف الجنسي لا تحدث بالصدفة، فهي تتعلق بهيكل المجتمع والمجتمع المحلي. "يرتبط منع العنف ضد النساء في حالات النزاع تمامًا بالحاجة إلى منع العنف ضد النساء قبل النزاع - وقبل كل شيء، بمنع النزاع ذاته.

المهم، أن توصل العنف القائم على نوع الجنس عبر السياقات يؤكد على التفارقة الزائفة بين المجالين الخاص والعام، وبين النزاع والسلم. وهو يشير إلى الحاجة إلى اهتمام محدد بالعنف القائم على نوع الجنس وعلاجه، كعنصر حاسم في منع النزاع. في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أبلغت النساء عن زيادة مستويات العنف داخل المنزل نتيجة زيادة العنف خارج المنزل.⁷³ في إثيوبيا، لوحظت المستويات المتصاعدة من العنف المنزلي قبل النزاع مع إريتريا.⁷⁴ في حروب يوغوسلافيا، تصاعد اغتصاب النساء بين العرقيات المختلفة قبل النزاع، وفرت النساء على هذا الأساس قبل اندلاع النزاع بستة إلى ثمانية أسابيع.⁷⁵ في رواندا، ومنذ 1990، بدأ إعلام الهوتو المتطرف في استهداف نساء التوتسي، واصفًا إياهن بالجاسوسات ومهددًا مجتمع التوتسي، بما في ذلك من خلال المواد الإباحية.⁷⁶ كل من هذه الأمور يمثل على قدم المساواة مثالاً لمؤشرات الإنذار المبكر التي أهملت بكل بساطة، نتيجة التفارقة الخاطئة التي أنشئت بين ما يعد شخصيًا وما يعد سياسيًا.

بدلاً من النظر إلى تجارب النساء والفتيات للعنف المستمر أثناء كل من 'النزاع المسلح' و'السلم' كحظيات منفصلة، يجب الإقرار بالعوامل المشتركة بين كل من السياقين. الأمر المؤكد هو أن الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية قبل النزاع ليست محايدة بالنسبة لنوع الجنس، وإمكانية اندلاع العنف السياسي يتخللها ديناميات جنسانية مشتركة. تتطلب استراتيجيات العنف بالضرورة الإقرار بشكل أقوى وفهم مدى عمق تأثير المعايير الجنسانية، والعلاقات بين الجنسين وأوجه عدم المساواة بين الجنسين على إمكانية اندلاع العنف.

النزاع إلى تفضيل الرجال وإلى صف الدولة. لذا يجب أن يبدأ منع النزاع الفعال من فهم أوجه انعدام الأمن الواسعة والعميقة والتي تتخلل حياة النساء قبل النزاع، والطرق التي تجعل انعدام المساواة المنهجي قبل النزاع يُيسر العنف وانعدام الأمن.

تنشئ العسكرة وثقافات الذكورة العسكرية وتديم صنع القرار السياسي بأسلوب يصبح فيه الجنوح إلى استخدام القوة وضعاً عادياً لتسوية الخلافات. كما أن العسكرة تنتشر بسرعة، وتتخذ صوراً خارج نطاق النزاع المسلح التقليدي. أثناء المشاورات التي أجريت لصالح الدراسة العالمية، حدد المشاركون طرقاً مختلفة تتم عن تحول حياتهم إلى العسكرة: من خلال الدعم العسكري للصناعات الاستخراجية في آسيا؛ ومن خلال 'الحرب على المخدرات' في أمريكا اللاتينية؛ ومن خلال المبادرات العسكرية المناهضة للهجرة في أوروبا؛ وبالطبع، من خلال 'الحرب على الإرهاب' عالمياً.

تظل هناك فجوات تمويلية ضخمة فيما يتعلق باحتياجات وتدابير الأمن الإنساني الواسعة، وبخاصة تمكين النساء والفتيات، والصحة والحقوق الإنجابية والصحة والتعليم.⁶⁸ الروايات من كمبوديا وكوستاريكا وسريلانكا توفر أمثلة إيجابية على خفض الإنفاق على الأمن والقوات المسلحة والذي تم تحويله بصورة فعالة إلى البرامج الاجتماعية،⁶⁹ ولكن، في المجلد، هناك عدم توازن في الاستثمار يميل نحو العتاد العسكري بدلاً من جهود السلام والمنع.⁷⁰ والمهم للغاية، أن العسكرة تؤدي إلى التمسك بأوجه انعدام المساواة الهيكلية وتزيدها، والتي تعمل بالتالي على حرمان النساء والفتيات من السلع العامة، وترسيخ الإقصاء والتهميش، وإنشاء مكونات لمنصة من أوجه انعدام المساواة الأعم التي تزيد من إمكانية اندلاع النزاع العنيف.

تظهر تجارب النساء مع العنف الجنساني داخل النزاع المسلح وخارجه، ولكن هناك استمرارية وعلاقات بين الاثنين. تقدر منظمة الصحة العالمية أن 35 في المائة من النساء عالمياً قد تعرضن لبعض صور الاعتداء الجنسي أو الجسدي.⁷¹ وعادة ما يزيد النزاع من وطأة هذا العنف، مما يؤدي إلى أنماط من الجرائم الجنسية والجرائم القائمة على نوع الجنس أثناء النزاع، وتصاعد معدلات العنف ضد النساء في المجتمعات بعد النزاع.⁷² يمكن أن يمثل استخدام العنف الجنسي أثناء النزاع تغيراً حاداً في الطبيعة والأنماط بالمقارنة

"في هذا البلد، لا تستطيع امرأة شابة
أن تسير في الشارع دون خوف."

مشاركة في مشاورات المجتمع المدني الإقليمية في السلفادور لصالح
الدراسة العالمية

الروابط بين الأسلحة والجريمة والعنف ونوع الجنس

الأسلحة الصغيرة، وانتشارها، هي نتيجة مباشرة لعسكرة ما يطلق عليه المجتمعات المسالمة. سواء في المجتمعات التي لم تتعرض قط للنزاع المسلح، أو في تلك التي تحملت فترات أو دورات من النزاع، تحيط إتاحة الأسلحة الصغيرة جهود منع العنف المسلح وتسهم في تصاعد العنف القاتل. تتقاطع إتاحة مثل هذه الأسلحة تقاطعًا مباشرًا، مع صور وشدة تجارب النساء مع

العنف الجنساني داخل وخارج النزاع، وتؤثر فيها. وقد أدت إتاحة الأسلحة الصغيرة بشكل عام إلى اتساع أثر هذه الأسلحة اليوم إلى حد كبير. تضاعفت قيمة التجارة العالمية في الأسلحة الصغيرة والخفيفة تقريبًا فيما بين 2001 و2011 من 2.38 مليار دولار أمريكي إلى 4.63 مليار دولار أمريكي.⁷⁷ في أعقاب النزاع، وأثناء إنشاء مؤسسات الدولة ولوائحها وفي الوقت الذي تظل فيه الأسلحة المرتبطة بالنزاع متداولة على نطاق واسع، فإن سهولة الوصول إلى الأسلحة الصغيرة تعرض النساء لمخاطر زائدة من العنف وانعدام الأمن. في العديد من مجتمعات ما بعد النزاع، هناك استمرار ملحوظ في الأنماط والجهات الفاعلة وصور العنف من المجال السياسي إلى المجالين الاجتماعي والجنائي، مع زيادة تعرض النساء لخطر الهجوم عليهن في المجال العام، بما في ذلك عن طريق العصابات والجماعات الإجرامية المنظمة. هذه الهجمات الإجرامية هي جزء من العنف المستمر الذي تتعرض له النساء والفتيات أثناء النزاع وبعده. إن الإفلات من العقاب المتفشي وتطبيع العنف ومؤسسات الدولة الضعيفة والعلاقات الرسمية بين الجهات الفاعلة في الدولة وبين الجماعات الإجرامية جميعها توفر أرضًا خصبة لزيادة النشاط الإجرامي، والذي يصبح أكثر قدرة على القتل من خلال سهولة الوصول إلى الأسلحة الصغيرة.⁷⁸ في أمريكا اللاتينية، صنفت المجيبات على دراسة استقصائية لمنظمات المجتمع المدني الجريمة المنظمة، كأكثر القضايا الناشئة إلحاحًا بالنسبة للمرأة والسلام والأمن في المنطقة.

بالفعل، في المشاورات التي أجريت لأغراض الدراسة العالمية في شتى أنحاء العالم، شرحت النساء والفتيات اللاتي يعشن في ظل زيادة فقدان الأمن نظرًا للعنف الجنائي مدى أهمية جدول أعمال المرأة والسلام والأمن لمجابهة هذه التهديدات ونمو تطبيع العنف في حياتهن اليومية. وطالبن بأن تنتقل أطر السياسات والنُهُج العالمية بشأن السلام والأمن إلى ما وراء القيود التي تفرضها الجهات الفاعلة في الدولة، والتعريفات السياسية الضيقة لهذه القضايا، إلى مفاهيم أشمل لأمن المواطن. وقد بُذلت جهود متزايدة لمجابهة انتشار الأسلحة الصغيرة في السنوات الأخيرة. تقطع معاهدة تجارة الأسلحة (2012) على سبيل المثال، شوطًا نحو تنظيم بيع واستخدام الأسلحة وتخفيف الآثار على معدلات العنف الجنساني. في المادة (4)7 من المعاهدة، تلتزم الدول الأطراف بتقييم مخاطر الأسلحة "المستخدمة لارتكاب أعمال عنف

+ "يقع منع النزاع في صميم جدول أعمال [المرأة والسلام والأمن]، والحفاظ على السلام والأمن الدوليين [...] وبدون تقوية الاستثمارات في حقوق الإنسان للمرأة والمساواة والتعليم والمجتمع المدني الذي تقوده المرأة، لن نرى السلام المستدام."

بريجيت باليبو، قاضية في جمهورية أفريقيا الوسطى، عضو مجلس إدارة منظمة التضامن النسائي الإفريقي (Femmes Africa Solidarité) وعضو مؤسس في جمعية المحاميات في جمهورية أفريقيا الوسطى، أثناء المناقشة المفتوحة التي نظمها مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، 2014

تغير المناخ ليس محايداً + بالنسبة لنوع الجنس و[...] العبء غير المتناسب لتغير المناخ الذي تتحمله النساء بالفعل سوف يزيد حتماً نتيجة تهديد النزاع الذي يتسبب فيه تغير المناخ لحياتهن وسبل معيشتهن وللسلام والأمن."

منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمرأة والقانون والتنمية،
معلومات مقدمة إلى الدراسة العالمية⁸⁶

الحرارة، وموجات جفاف متكررة، وسقوط أمطار غير منتظم، وأحداث مناخية قاسية وزيادة في انعدام الأمن. الضغوط المتعلقة بالمناخ - بما في ذلك الكوارث الطبيعية، والتي زادت وتيرتها وحدتها، وندرة الموارد الطبيعية - تلعب بالفعل دوراً محورياً في تفاقم التوترات الاجتماعية القائمة، مما يوجب النزاع ويزيد من أوجه انعدام المساواة القائمة، بما في ذلك انعدام المساواة بين الجنسين. لمنع النزاع بصورة فعالة في المستقبل، نحتاج إلى أن نقر بدور تغير المناخ، وأن نفهمه على نحو أفضل، كمضاعف للتهديد، يزيد من تفاقم المواقف الهشة القائمة ويسهم في الاضطراب الاجتماعي والنزاع العنيف.⁸⁷ من الجفاف في دارفور، حيث ترتبط ضغوط تغير المناخ ارتباطاً عميقاً بالاقتصاد السياسي للنزاع،⁸⁸ إلى سوريا، حيث فاقم الجفاف من الأثر الطويل لسوء إدارة الموارد،⁸⁹ إلى المحيط الهادئ، حيث تختفي جزر بأكملها، مما يجبر المجتمعات المحلية على الانتقال ويؤزم العلاقات المحلية والإقليمية⁹⁰ — لا يمكن إغفال أثر تغير المناخ على السلام والأمن.

خطيرة لاعتبارات جنسانية أو أعمال عنف خطيرة ضد النساء والأطفال." يقر هذا النص بالرابط بين العنف القائم على نوع الجنس وبين تجارة الأسلحة، ويحظر نقل الأسلحة إذا كان هناك خطر محقق أن العنف القائم على نوع الجنس سوف يحدث كنتيجة لهذا النقل. بالإضافة إلى ذلك، فإن هدف التنمية المستدامة رقم 16، والذي يركز على تعزيز المجتمعات المسالمة والشاملة للتنمية المستدامة، يتضمن مؤشراً يتعلّق بالخفض الكبير في التمويل غير المشروع لتدفق الأسلحة، ومكافحة جميع صور الجريمة المنظمة.⁸⁴ وبالنظر إليهما معاً، يمكن لهذين الالتزامين السياسيين العالميين أن يوفر إطاراً لمجابهة انتشار الأسلحة كسبب جذري للنزاع وكمصدر مستمر لانعدام الأمن بالنسبة للنساء والفتيات.

تطورت أيضاً الاستجابات المحددة على المستوى الوطني لمجابهة تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. استجابة للمستويات المرتفعة من العنف المسلح على المستوى الوطني في الفلبين، مارست منظمات المجتمع المدني النسائية ضغطاً لاعتماد معاهدة تجارة الأسلحة ودمج الرقابة على الأسلحة الصغيرة في خطة العمل الوطنية الفلبينية بشأن القرار 1325. تحتوي الخطة على نقطة عمل بشأن إنشاء وإنفاذ القوانين المنظمة لامتلاك الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك مؤشر بشأن اعتماد اللوائح الخاصة بنقل الأسلحة الصغيرة واستخدامها.⁸⁵

فهم تغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية كسببين من أسباب النزاع

كان من بين التحولات الهامة على مدار الخمس عشرة سنة الماضية الأثر المتزايد الواضح لتغير المناخ، حيث تتعرض المجتمعات لتغيرات في درجات

+ في أمريكا اللاتينية، صنفت المجيبات على دراسة استقصائية لمنظمات المجتمع المدني الجريمة المنظمة كأكثر القضايا الناشئة إلحاحاً بالنسبة للنساء والسلام والأمن في المنطقة.

"ينبغي أن تكون أكثر الفئات المهمشة موجودة على طاولة المناقشات وإلا، فلن نجد حلاً على الأرض. تغير المناخ قضية تتعلق بالبقاء، وليس مسألة مفاوضات. يجب أن نضمن أن يكون الشباب - الأجيال القادمة - جزءاً من الحل."

سيلفيا أتوغونزا كابيللا، رئيسة شبكة رياميريام
للمجتمع المدني في كاراموجا، أوغندا⁹⁵

مع تنامي الإقرار بأن البيئة الطبيعية هي عامل في العديد من النزاعات المسلحة، وأن التدهور البيئي له آثار محددة متعلقة بنوع الجنس، يجب بالضرورة أن تعبر جهود منع النزاع عن هذه العوامل. يمكن لمعرفة النساء بالبيئة الطبيعية وندرة الموارد أن تلعب دوراً هاماً في أنظمة الإنذار المبكر بندرة الموارد المتعلقة بالمناخ والنزاع، وفي تطوير استجابة مستدامة للنزاع.

تشهد النساء والفتيات الروابط بين تغير المناخ وبين السلام والأمن بطرق مباشرة وعميقة.⁹¹ على سبيل المثال، نظراً لأن النساء عادة ما يوفرن الطعام والمياه والطاقة لأسرهن - وهو ما يفرض عليهن اجتماعياً على أساس نوع الجنس في العديد من المجتمعات - فإنه من المحتمل أن يواجهن تحديات زائدة في الوصول إلى الموارد نظراً لتغير المناخ. ويصبح هذا عبئاً مدمراً في المناطق المتضررة من النزاع، حيث تواجه المرأة الخطر الزائد من انعدام الأمن والعنف عند أدائها لهذه المهام اليومية.⁹² كما يعد تغير المناخ عاملاً متنامياً يؤثر على الهجرة والنزوح، ويجتمع مع تأثيرات أخرى تشمل عدم المساواة في توزيع الأراضي، وعدم ضمان حيازة الأرض وعدم كفاية البنية التحتية، لدفع السكان إلى البحث عن سبل معيشية بديلة في المناطق الحضرية وعبر الحدود، مما يزيد من التوترات المحلية والإقليمية والدولية.⁹³ وكما هو الحال مع كافة الفئات السكانية المشردة، فإن النساء والفتيات اللاتي يتسردن بفعل تغير المناخ وندرة الموارد معرضات لمخاطر العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وغيرهما من الانتهاكات لحقوق الإنسان الخاصة بهن. سيتم مناقشة ذلك بمزيد من التفصيل في الفصل 4: حماية الحقوق.

على الرغم من تجاربهن المباشرة في التكيف مع تغير المناخ وندرة الموارد، إلا أن النساء ممثلات تمثيلاً ناقصاً بشدة في صنع القرار بشأن إدارة الموارد الطبيعية في البيئات الهشة والمتضررة من النزاع. على سبيل المثال، يعد عدم إتاحة المياه من القضايا الأمنية والسياسية الهامة في الضفة الغربية.⁹⁴ وقد وضعت النساء الفلسطينيات، بوصفهن مديرات استخدام المياه المنزلية، استراتيجيات للتكيف لإعادة تدوير المياه الرمادية، ورصد الجودة ومنع النفائات. ولكن، بالرغم من هذه المعرفة، فإنهن ممثلات تمثيلاً ناقصاً في صنع القرار في سلطة المياه الفلسطينية، والتي تتفاوض مباشرة مع وزارة الدفاع الإسرائيلية ومع الجنود الذي يحرسون الموارد المائية. بالمثل، يجب على النساء أن يكن جزءاً من المفاوضات الوطنية والإقليمية والدولية بشأن تغير المناخ، وجزءاً من تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج تغير المناخ.

"إن الإمكانيات التحويلية لجدول
أعمال المرأة والسلام والأمن
لم تتحقق بعد، ويتعلق هذا
أيضًا بضعف التركيز على المنع
والتغير الهيكلي طويل الأمد في
المجتمعات، والتركيز أكثر من
اللازم على النتائج المحددة على
المدى القصير للغاية."

مجيبة على الدراسة الاستقصائية للمجتمع المدني لأغراض الدراسة
العالمية، من السويد، تعمل في مناطق النزاع في غرب ووسط
أفريقيا، وكولومبيا وميانمار

التوصيات

نقل التقدم إلى ما بعد 2015: مقترحات عمل

التصدي لانعدام المساواة، وانتشار الأسلحة والجريمة المنظمة والتحول للعسكرة

ينبغي على الدول الأعضاء:

- ✓ إلزام الشركات المنتجة للأسلحة، في إطار التزامات الدول الأطراف بتنفيذ نص معاهدة تجارة الأسلحة المتعلق بالعنف القائم على نوع الجنس(المادة 7(4))، برصد والإبلاغ عن استخدام أسلحتها في العنف ضد المرأة.

- ✓ تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة — بما في ذلك الهدف رقم 5 بشأن المساواة بين الجنسين و الهدف رقم 10 بشأن تقليل أوجه عدم المساواة داخل البلدان وبين بعضها البعض والهدف رقم 16 بشأن المجتمعات المسالمة والشاملة — مع ضمان استفاضة النساء والفتيات على قدم المساواة من الإنجازات، وإعطاء الأولوية للتشاور معهن ومشاركتهن في التنفيذ، وفي رصد البرامج المتعلقة بجدول أعمال التنمية المستدامة وإخضاعها للمساءلة.

- ✓ اعتماد ممارسات إعداد الموازنات المراعي للاعتبارات الجنسانية، إضافة إلى المشاورات مع المجتمع المدني، كاستراتيجية لمجابهة موازنات الدول المتجهة للإتفاق العسكري وإلقاء الضوء عليها والتخفيف منها، وما لها من أثر يزعزع استقرار السلام العالمي والأمن وحقوق المرأة.

ينبغي على المجتمع المدني:

- ✓ إنتاج أدوات قياسية، مراعية للمنظور الجنساني، لرصد المبادرات التي تقوم بها الشركات المنتجة للأسلحة بشأن مسؤوليتها عن استخدام الأسلحة.

الإنذار المبكر

ينبغي على الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية:

- ✓ تضمين مؤشرات مشاركة المرأة والمؤشرات المستجيبة للاعتبارات الجنسانية والمؤشرات المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس (بما في ذلك العنف الجنسي المتعلق بالنزاع) في جميع عمليات الإنذار المبكر، ومنع النزاع وجهود الاستجابة المبكرة، مع الربط بالقنوات الرسمية للاستجابة على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي.

- ✓ دعم المزيد من جمع البيانات وزيادة الوعي بالنسبة للعلاقات السببية بين انعدام المساواة بين الجنسين وبين مستويات العنف ضد المرأة وبين إمكانية نشوب نزاع عنيف.

التكنولوجيا

ينبغي على الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني:

- ✓ العمل مع القطاع الخاص على تطوير واستخدام تقنيات جديدة تزيد من الأمن الجسدي للمرأة وتقوي منع الصراعات.

- ✓ دعم جمع البيانات بشأن الفجوة الرقمية بين الجنسين، والعوامل التي تحول دون أو تعزز وصول النساء والفتيات إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وبخاصة في البيئات المتضررة من النزاع والبيئات الهشة.

ينبغي على الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمجتمع المدني:

- ✓ توفير الدعم المالي والفني والسياسي لتشجيع التدريب التعليمي والتدريب على القيادة بالنسبة للرجال والنساء والفتيات والفتيات الذي يقوّي ويدعم التعبير عن الذكورة بطريقة غير عنيفة وغير عسكرية.

- ✓ وضع استراتيجيات تعليمية تنمي ثقافة تسوية النزاع بدون عنف في المنزل وفي المجالات العامة.

منع العنف الانتخابي وتسوية النزاعات والوساطة ينبغي على الأمم المتحدة:

- ✓ التنفيذ الكامل لتوصيات الفريق المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلام في الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالوساطة وضمان التشاور مع المجتمع المدني والنساء والفتيات في المناطق المتضررة من النزاع.
- ✓ وضع استراتيجيات جديدة لتضمين جدول أعمال المرأة والسلام والأمن بطريقة أكثر منهجية في عملها الدبلوماسي الوقائي الأشمل، بما في ذلك آليات الإنذار المبكر والوساطة الداخلية وبناء البنية التحتية للسلام.

ينبغي على الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمجتمع المدني:

- ✓ التعاون، بما في ذلك من خلال الدعم المادي والتقني والسياسي لتقوية قدرات المجتمع المدني المعني بالنساء لتنظيم نفسه والقيام بدور أكبر في مجالات مراقبة الانتخابات على المستوى الوطني أو التي تقودها المجتمعات المحلية، وفي مجال منع العنف الانتخابي وتسوية المنازعات ومبادرات الوساطة.

تغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية ينبغي على الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني:

- ✓ العمل بمشاركة النساء والفتيات المتضررات عند تصميم وتنفيذ ورصد الاستراتيجيات المتعلقة بتغير المناخ والموارد الطبيعية، للاستفادة الكاملة من معارفهن المحلية وشبكتهن على مستوى المجتمعات المحلية لتبادل المعلومات.

ينبغي على الدول الأعضاء:

- ✓ العمل مع المجتمع المدني على وضع أو مراجعة خطط العمل الوطنية لتنفيذ القرار 1325، لتناول، حسب الاقتضاء، دور ندرة الموارد المتعلقة بالمناخ والاستجابة للكوارث الطبيعية في تفاقم النزاع، وتوفير حلول شاملة لانعدام الأمن المتعلق بالمناخ والموارد.
- ✓ وضع سياسات مراعية للاعتبارات الجنسانية لإدارة الموارد الطبيعية.

المراجع

1. تمثال "فلنحول السيوف إلى شفرات محراث" (إفغيني فوتشيتش، 1959) موجود خارج المقر الرئيسي للأمم المتحدة، وهو يستحضر أية الإنجيل، "فقطيعون سيوفهم سككا ورماحهم مناجل. لا ترفع أمة على أمة سيفاً، ولا يتعلمون الحرب في ما بعد" (إشعياء، 4:2)
2. "توحيد قوانا من أجل السلام - السياسة والشراكة والناس"، UN Doc. A/70/95-S/2015/446 (الفريق المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلام في الأمم المتحدة، 16 يونيو/حزيران، 2015)، الفقرة 62.
3. Felicity Ruby, "Security Council Resolution 1325: A Tool for Conflict Prevention?," in Rethinking Peacekeeping, Gender Equality and Collective Security, 2014, 182
4. Fragile and Conflict-Affected States: Signs of Progress" to the Millennium Development Goals," The World Bank, May 2, 2013, <http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2013/05/02/fragile-and-conflict-affected-states-signs-of-progress-to-the-millennium-development-goals>
5. "تحدي الحفاظ على السلام"، UN Doc. A/69/968-S/2015/490 (فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام لعام 2015، 29 يونيو/حزيران، 2015)، الفقرة 24؛ "State of the World's Mothers 2014: Saving Mothers and Children in Humanitarian Crises" (Save the Children, 2014)
6. Global Peace Index 2015: Measuring Peace," Its Causes and Its Economic Value" (Institute for Economics and Peace, 2015), 3
7. "تقرير الفريق المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلام في الأمم المتحدة (2015)", ix.
8. "تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام لعام 2015 (2015)" الفقرة 121.
9. المرجع السابق، الفقرة 68.
10. Preventing Deadly Conflict (Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict, 1998). كما استندت تقارير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن منع النزاع إلى حد بعيد إلى هذا الإطار. انظر على سبيل المثال، "تقرير الأمين العام عن: منع نشوب الصراعات المسلحة"، UN Doc. A/55/985-S/2001/574 (الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن، 7 يونيو/حزيران، 2001).
11. "تقرير الفريق المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلام في الأمم المتحدة (2015)", ix.
12. المرجع السابق، الفقرة 67.
13. مستشارو السلام والتنمية جزءاً من برنامج مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/إدارة الشؤون السياسية يعنى ببناء القدرات الوطنية لمنع النزاع.
14. Sara Batmanglich, "Independent Review of Peace and Development Advisors and the Joint UNDP/DPA Programme on Building National Capacities for Conflict Prevention," November 2014
15. Taking Stock, Looking Forward: Implementation of UN Security Council Resolution 1325 (2000) on Women, Peace and Security in the Conflict Prevention and Resolution Work of the UN Department of Political Affairs (2010-2014)" (United Nations Department of Political Affairs, March 2015), 6
16. من الملاحظ أن الاستعراض الداخلي لهذا البرنامج على وجه التحديد لم يتناول المكون الجنساني من عمل مستشاري السلام والتنمية، ورغم أنه تضمن معلومات عن التوازن بين الجنسين في مستشاري السلام والتنمية، إلا أنه ذكر أنه في المجتمعات شديدة الأبوية، ينبغي على البرنامج ألا يضع مستشارين للسلام والتنمية قد يواجهون 'عقبات إضافية' في الوصول إلى المسؤولين الحكوميين. انظر، Batmanglich, "Independent Review of Peace and Development Advisors and the Joint UNDP/DPA Programme on Building National Capacities for Conflict Prevention", الفقرة 34.
17. يمكن تقوية هذه الجهود من خلال تواجد هيئة الأمم المتحدة للمرأة ضمن فريق كبار الاستشاريين في منظمة 'حقوق الإنسان أولاً'.
18. Hannah Wright and Minna Lyytikainen, "Gender and Conflict Early Warning: Results of a Literature Review on Integrating Gender Perspectives into Conflict Early Warning Systems," Briefing (Saferworld, May 2014), 3
19. "Engendering Conflict Early Warning: Lessons from UNIFEM's Solomon Islands Gendered Conflict Early Warning Project" (UNIFEM, January 2006)
20. Pablo Castillo Diaz and Sunita Caminha, "Gender-Responsive Early Warning: Overview and How-to Guide," in UN Women Sourcebook on Women, Peace and Security (UN Women, 2012), 9
21. Sebastien Babaud and James Ndung'u, "Early Warning and Conflict Prevention by the EU: Learning Lessons from the 2008 Post-Election Violence in Kenya" (Saferworld, The Initiative for Peacebuilding - Early Warning Analysis to Action, March 2012), 23
22. "Gender and Early Warning Systems: An Introduction" (Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Office for Democratic Institutions and Human Rights (ODIHR), 2009), 8
23. Castillo Diaz and Caminha, "Gender-Responsive Early Warning: Overview and How-to Guide," 10
24. "Women's Peace and Security Barometer: Measuring Daily Security for Effective Peace Building" (Cordaid, March 2014)
25. Karen McMinn, "Candid Voices from the Field: Obstacles to Delivering Transformative Change within the Women, Peace and Security Agenda: Initial Research Findings for the Global Study on the Implementation of UNSCR 1325" (Cordaid, Global Partnership for the Prevention of Armed Conflict, and the Women Peacemakers Program, June 2015)
26. "Matrix: Early-Warning Indicators of Conflict-Related Sexual Violence" (UN Action Against Sexual Violence in Conflict, September 2012)
27. Castillo Diaz and Caminha, "Gender-Responsive Early Warning: Overview and How-to Guide," 9
28. "New Technology and the Prevention of Violence and Conflict" (United Nations Development Programme (UNDP), USAID, International Peace Institute, April

- Women's Situation Room: A Unique Type of Response" 39
 ".Mechanism in Elections (2013), 1
- "Nigeria Launches Its Women's Situation Room"; 40
 "The Women's Situation Room - Nigeria" (UN Women
 .(Nigeria, April 29, 2015
- Les Bonnes Pratiques de La Plateforme de Ville Des" 41
 Femmes Pour Des Elections Apaiseés Au Sénégal,"
 .Femmes Africa Solidarité
- Women's Situation Room," UN Women West and" 42
 Central Africa, تم الدخول إلى الموقع في 8 يوليو/تموز، 2015، http://
 www.unwomenwestandcentralafrica.com/womens-
 situationroom.html
- "القرار 2171 (2014)" UN Doc. S/RES/2171 (مجلس الأمن التابع 43
 للأمم المتحدة، 21 أغسطس/أب 2014)، الفقرة 19-18.
- "تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكلية الأمم المتحدة لبناء 44
 السلام لعام 2015 (2015)" الفقرة 46.
- From Conflict Resolution to Prevention: Connecting" 45
 Peace Huts to the Police in Liberia," UN Women,
 September 19, 2012, http://www.unwomen.org/
 en/news/stories/2012/9/from-conflict-resolution-to-
 prevention-connecting-peace-huts-to-the-police-in-
 liberia
- Liberia's Failed Logging Promises," BBC News," 46
 September 4, 2012, http://www.bbc.com/news/world-
 africa-19469570
- Peace Community: Armed Conflict Resistance," Peace" 47
 Brigades International - Colombia, تم الدخول إلى الموقع في 15
 سبتمبر/أيلول، 2015، http://pbicolombia.org/accompanied-
 /organizations-2/peace-community
- Camille Pampell Conaway and Anjalina Sen, Beyond 48
 Conflict Prevention: How Women Prevent Violence
 and Build Sustainable Peace (Women's International
 League for Peace and Freedom, 2005), 32–33
- Zaynab Elswawi, "Women Building Peace: The 49
 Sudanese Women Empowerment for Peace in Sudan"
 (Association for Women's Rights in Development,
 2011).
- Supporting Insider Mediation: Strengthening Resilience" 50
 to Conflict and Turbulence," Guidance Note (United
 Nations Development Programme (UNDP), 2014), 37
- Infrastructure for Peace," Issue Brief (United Nations" 51
 .(Development Programme (UNDP), February 2013
- Sam Perlo-Freeman et al., "Trends in World Military 52
 Expenditure, 2014," SIPRI Fact Sheet (Stockholm
 International Peace Research Institute, April 2015), 1
- Development Aid Stable in 2014 but Flows to Poorest" 53
 Countries Still Falling" (Organisation for Economic
 Co-operation and Development (OECD), Development
 Assistance Committee, April 8, 2015
- Utilizing Modern Technology in Peacekeeping" 29
 Operations to Improve Security for Women and Girls:
 Summary Document and Analysis" (Permanent Mission
 of the United Arab Emirates to the UN, Georgetown
 University Institute for Women, Peace and Security, UN
 Women, November 24, 2014), http://wps.unwomen.org/
 en/highlights/uae-panel-discussion-utilizing-modern-
 technology-in-peacekeeping-operations-to-improve-
 security
- Wright and Lyytikainen, "Gender and Conflict Early 30
 Warning: Results of a Literature Review on Integrating
 Gender Perspectives into Conflict Early Warning
 Systems," 3
- Forest Change Monitoring in Guyana," Digital" 31
 Democracy, تم الدخول إلى الموقع في 8 يوليو/تموز، 2015، http://
 www.digital-democracy.org/ourwork/guyana
- "Women Under Siege Project" تم الدخول إلى الموقع في 14 32
 سبتمبر/أيلول، 2015، http://www.womenundersiegeproject.
 org
- تقرير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات 33
 موجزة أو تعسفية، السيد كريستوف هاينز: استخدام تكنولوجيات المعلومات
 والاتصالات لضمان الحق في الحياة، "UN Doc. A/HRC/29/37
 (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 24 إبريل/نيسان، 2015)، الفقرة 41؛
 A. Trevor Thrall, Dominik Stecula, and Diana Sweet,
 "May We Have Your Attention Please? Human-Rights
 NGOs and the Problem of Global Communication," The
 International Journal of Press/Politics 19, no. 2 (April 1,
 2014): 135-59
- Women & Mobile: A Global Opportunity: A Study on the" 34
 Mobile Phone Gender Gap in Low and Middle-Income
 Countries" (GSMA, Cherie Blair Foundation for Women.
 Vital Wave Consulting, 2014), 6
- المرجع السابق. 35
- المرجع السابق، 21. 36
- "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030." 1 أغسطس/أب، 2015، 37
 الفقرة 5 ب.
- انظر على سبيل المثال، "Women's Situation Room," 38
 UN Women West and Central Africa، تم الوصول
 إلى الموقع في 8 يوليو/تموز، 2015، http://www.
 unwomenwestandcentralafrica.com/womens-situation-
 room.html; Udo Jude Ilo, "Making Elections Count: A
 Guide to Setting Up a Civil Society Election Situation
 Room" (Open Society Foundation for West Africa,
 April 2012); "Nigeria Launches Its Women's Situation
 Room," UN Women West and Central Africa, March 26,
 2015, http://www.unwomenwestandcentralafrica.com/1/
 post/2015/03/nigeria-launches-its-womens-situation-
 room.html; "Women's Situation Room: A Unique Type
 of Response Mechanism in Elections," UN Kenya
 Newsletter, March 2013

- .54 "تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام لعام 2015 (2015)" الفقرة 11-12.
- .55 المرجع السابق، الفقرة 15.
- .56 المرجع السابق، الفقرة 17.
- .57 Hannah Wright and Sanne Tieleman, "Gender, Violence and Peace: A Post-2015 Development Agenda," Saferworld, February 2014.
- .58 البيانات مستمدة من: http://www.sipri.org/research/armaments/milex/milex_database
- .59 Henk-Jan Brinkman, Larry Attree, and Saša Hezir, "Addressing Horizontal Inequalities as Drivers of Conflict in the Post-2015 Development Agenda" (UN Peacebuilding Support Office (PBSO), Saferworld, February 2013), 1.
- .60 Isabel Ortiz and Matthew Cummins, "Global Inequality: Beyond the Bottom Billion: A Rapid Review of Income Distribution in 141 Countries" (UNICEF, April 2011), 35.
- .61 Outlook on the Global Agenda 2015" (World Economic Forum, November 2014).
- .62 Global Wealth Report 2014" (Credit Suisse Research Institute, October 2014), 28.
- .63 Ortiz and Cummins, "Global Inequality: Beyond the Bottom Billion: A Rapid Review of Income Distribution in 141 Countries," 22–23.
- .64 بالمقارنة بالمعدلات العالمية: 22 في المائة من سكان العالم يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي يوميًا و40 في المائة يعيشون على أقل من 2 دولار أمريكي يوميًا. المرجع السابق، 20.
- .65 في توصيتها العامة رقم 30، تصف لجنة السيداو نهجًا مراعيًا للاعتبارات الجنسانية في منع النزاع، والذي يتطلب ربط جهود منع اندلاع العنف المسلح والسياسي وتصاعده، بمنع انتشار الأسلحة الصغيرة والتحول للعسكرة والعنف ضد النساء والفتيات. "التوصية العامة رقم 30 المتعلقة بوضع المرأة في سياق منع نشوب النزاعات وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع،" UN Doc. CEDAW/C/GC/30 (لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، 18 أكتوبر/ تشرين الأول، 2013)، الفقرة 29.
- .66 Mary Caprioli, "Gendered Conflict," Journal of Peace Research 37, no. 1 (January 1, 2000): 51-68.
- .67 Valerie Hudson, "Summary of Research Findings: Establishing the Relationship between Women's Insecurity and State Insecurity," March 2015.
- .68 "You Get What You Pay For" (Women's International League for Peace and Freedom, 2014).
- .69 Ban Ki-moon, "Secretary-General's Remarks at UN Women - World Bank Event on Financing for Gender Equality," July 14, 2015, <http://www.un.org/sg/statements/index.asp?nid=8829>
- .70 Maria Butler, Abigail Ruane, and Madhuri Sastry, "The Pieces of Peace: Realizing Peace Through Gendered Conflict Prevention," Submission to the Global Study (Women's International League for Peace and
- .3 (Freedom, 2015).
- .71 "Global and Regional Estimates of Violence against Women: Prevalence and Health Effects of Intimate Partner Violence and Non-Partner Sexual Violence" (World Health Organization, London School of Hygiene & Tropical Medicine, South African Medical Research Council, 2013), 2.
- .72 Rashida Manjoo and Calleigh McRaith, "Gender-Based Violence and Justice in Conflict and Post-Conflict Areas," Cornell Int'l LJ 44 (2011): 11.
- .73 "Conflict and Sexual and Domestic Violence against Women," Helpdesk Research Report (Governance and Social Development Resource Centre (GDSRC), May 2009), 3.
- .74 Castillo Diaz and Caminha, "Gender-Responsive Early Warning: Overview and How-to Guide," 5.
- .75 المرجع السابق.
- .76 المرجع السابق.
- .77 "Small Arms Survey 2014: Women and Guns: Highlights" (Small Arms Survey, 2014), 12. في عام 2011، شملت أكبر الدول المصدرة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كلاً من الولايات المتحدة وإيطاليا وألمانيا والبرازيل والنمسا وسويسرا وإسرائيل والاتحاد الروسي وكوريا الجنوبية وبلجيكا والصين وتركيا وإسبانيا وجمهورية التشيك.
- .78 Isabel Aguilar Umaña and Jeanne Rikkers, "Violent Women and Violence against Women: Gender Relations in the Maras and Other Street Gangs of Central America's Northern Triangle Region" (Interpeace, Initiative for Peacebuilding - Early Warning Analysis to Action, April 2012); Jovana Carapic, "Organized Crime, Gangs, and Female Involvement," Background Paper (Small Arms Survey, May 2015); Mihaela Racovita and Jovana Carapic, "Girls, Gangs and Firearms Trafficking in Central America" (Small Arms Survey, March 20, 2015).
- .79 "Global Report: Civil Society Organization (CSO) Survey for the Global Study on Women, Peace and Security: CSO Perspectives on UNSCR 1325 Implementation 15 Years after Adoption" (Global Network of Women Peacebuilders, Cordaid, NGO Working Group on Women, Peace and Security, International Civil Society Action Network, July 2015).
- .80 "When the Victim Is a Woman," in Global Burden of Armed Violence 2015: Every Body Counts, Submission to the Global Study (Small Arms Survey, 2015), 120.
- .81 "رغم أن الانضمام إلى عصابة يجلب نوعاً من الحماية، إلا أنه يعرض الإناث أيضاً لمزيد من الإيذاء. مشاركة الإناث مع العصابات تعرضهن [للعنف الشريك الحميم] والعنف الجنسي والذي يتشكل من خلال المعايير الذكورية الشديدة للعصابة ويستخدم لإضفاء الشرعية عليها." انظر، Racovita and Carapic, "Girls, Gangs and Firearms Trafficking in Central America," الشكل رقم 3.

- .(2013
Asia Pacific Forum on Women, Law and Development, .90
“Climate Change Natural Disasters Affecting Women
Peace and Security,” 9
Women Peace and Security in the Context of Climate” .91
Change Summary: Summary Document and Analysis”
(Permanent Mission of the United Arab Emirates to the
UN, Georgetown University Institute for Women, Peace
and Security, UN Women, January 15, 2015), [http://
wps.unwomen.org/en/highlights/uae-panel-discussion-
women-peace-and-security-in-the-context-of-climate-
change](http://wps.unwomen.org/en/highlights/uae-panel-discussion-women-peace-and-security-in-the-context-of-climate-change)
Women and Natural Resources: Unlocking the” .92
Peacebuilding Potential” (United Nations Environmental
Programme (UNEP), UN Women, United Nations
Peacebuilding Support Office (PBSO), United Nations
(Development Programme (UNDP), 2013
Ruttinger et al., “A New Climate for Peace: Taking .93
Action on Climate and Fragility Risks: An Independent
Report Commissioned by the G7 Members,” 26
Women and Natural Resources: Unlocking the” .94
Peacebuilding Potential,” 22
Thematic Discussion: Voices from the Climate Front” .95
Lines,” Session Notes (United Nations Climate Summit
(2014, September 23, 2014
Carapic, “Organized Crime, Gangs, and Female .82
Involvement
المرجع السابق. .83
”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030،” الفقرة 16.4 .84
Megan Bastick and Kristen Valasek, “Converging .85
Agendas: Women, Peace, Security and Small Arms,”
in Small Arms Survey 2014: Women and Guns,
Submission to the Global Study (Small Arms Survey,
2014), 51
Asia Pacific Forum on Women, Law and Development, .86
“Climate Change Natural Disasters Affecting Women
Peace and Security,” Submission to the Global Study,
(March 13, 2015), 3
Lukas Ruttinger et al., “A New Climate for Peace: .87
Taking Action on Climate and Fragility Risks: An
Independent Report Commissioned by the G7
Members” (adelphi, International Alert, Woodrow Wilson
International Center for Scholars, European Union
Institute for Security Studies, 2015), vii
Katie Peters and Janani Vivekananda, “Conflict, .88
Climate and Environment,” Topic Guide (International
Alert, November 2014), vii
The Arab Spring and Climate Change,” Climate and” .89
Security Correlations (Center for American Progress,
Stimson, The Center for Climate and Security, February